

**الشركة المصرية للمنتجات السياحية**  
**تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٩/٣٠**

السادة المساهمين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على سيادتكم تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٩/٣٠.

انخفضت أعداد السائحين الزائرين الي نحو ٦,٣ مليون سائح في الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠١٤ (وفقا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) بانخفاض نحو ١٣% عن الفترة المثلثة من عام ٢٠١٣، كما انخفضت إيرادات السياحة بنسبة ٦% لتسجل ٤,٩ مليار دولار، وذلك نتيجة الحادث الإرهابي الذي وقع في منطقة طابا في بداية العام ثم تحذير ألمانيا لمواطنيها من السفر إلى سيناء والذي تلاه تحذير مماثل من نحو ١٥ دولة، و ذلك قبل أن ترفع بعض هذه الدول هذا الحظر خلال الربعين الثاني و الثالث من العام.

ونتيجة لذلك الانخفاض استمرت حالة الكساد التي أصابت قطاع الاستثمار السياحي نتيجة عزوف المستثمرين السياحيين عن الدخول في مشروعات جديدة وكذلك عزوف الأفراد عن شراء وحدات لقضاء العطلات في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه الاقتصاد المصري، وإن كان الربع الثالث منفردا قد شهد بعض التحسن في الإيرادات وفقا لما تظهره نتائج الأعمال، إلا أن نتائج الشهور التسعة لا زالت متأثرة بالحالة العامة للاقتصاد المصري مما انعكس على نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجات السياحية كالتالي:

حققت الشركة إجمالي إيرادات بالقوائم المالية المستقلة قدرها ١٤,٩ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ٢٢ مليون جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٩/٣٠، في حين بلغ صافي الخسارة بالقوائم المالية المستقلة ٣٠,٢ مليون جنيه مصري مقارنة بربح قدره ٤,٢ مليون جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٩/٣٠، وذلك نتيجة ارتفاع بند مردودات مبيعات الأراضي حيث قامت الشركة باسترداد قطعة أرض بقيمة ٦٢ مليون جنيه مصري لعدم التزام المستثمر بجدول السداد و جدول تقديم الرسومات.

كما حققت الشركة إجمالي إيرادات بالقوائم المالية المجمعة قدرها ١٦,٨ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ٢٢,٥ مليون جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٩/٣٠، في حين بلغ صافي الخسارة بالقوائم المالية المجمعة ٤٤,٩ مليون جنيه مصري مقارنة بصافي خسارة قدرها ٢٠,٤ مليون جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٩/٣٠. هذا و تبلغ حصة شركة المنتجات المصرية في الخسارة بعد خصم حقوق الأقلية عن الفترتين ٤١,٥ مليون جنيه مصري و ١٥,١ مليون جنيه مصري على الترتيب.

هذا وقد بلغت إيرادات النشاط بالقوائم المالية المجمعة خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٩/٣٠ مبلغ ٤٨,٥ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ٧,٧ مليون جنيه مصري خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٩/٣٠، في حين بلغت إجمالي الإيرادات من بيع الخدمات المؤداة ٣٠,٤ مليون جنيه مصري مقارنة بـ ٢٤,٩ مليون جنيه مصري خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٣/٩/٣٠. و يعكس ما سبق تنامي قدرة الشركة على تحقيق إيرادات من نشاطها الرئيسي و المتمثل أساساً في بيع الأراضي وكذلك زيادة إيرادات الشركة من بيع الخدمات مما يعكس نجاحها في تطوير نموذج العمل في المشروع ككل.

AFT

شهد الربع الثالث قيام الشركة باسترداد قطعة أرض بقيمة ٦٢ مليون جنيه مصري، مما أثر على ربحية الشركة في الربع الثالث وفي نتائج أعمال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي و ذلك على الرغم من ارتفاع الإيرادات.

وفي إطار جهود الشركة لتسويق منتج سهل حشيش كوجهة سياحية جديدة قامت الشركة بتنظيم سلسلة من الحفلات والأنشطة في عطلات نهاية الأسبوع وقد ساهمت تلك الحفلات في اجتذاب عدد كبير من الزائرين من الغردقة، الجونة وكذلك القاهرة.

### الموقف القانوني

بخصوص الدعوى المقامة من شركة بيراميزا ضد رئيس مجلس الوزراء ووزير السياحة والهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجات السياحية، فقد قامت الشركة بحضور جلسة يوم ١١/٦/٢٠١٤، وطلب الحاضر عن شركة بيراميزا إلزامنا بتقديم ما يفيد تنفيذ المرافق عن المرحلة الأولى والثانية من مشروع منتج سهل حشيش، ومن جانبنا جردنا كافة الصور الضوئية المقدمة من شركة بيراميزا وأثبتنا مرة أخرى أمام المحكمة أن الدعوى ليست مقبولة شكلاً بعد صدور القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ المنظم لإجراءات الطعن على عقود الدولة، وقامت المحكمة بتأجيل الدعوى إلى جلسة ٢٠١٥/١/١ لتقدم شركة بيراميزا أصول المستندات المجودة من العقود المحررة بينها وبين الشركة المصرية للمنتجات ولتقدم صورة رسمية من السجل التجاري للشركة، ولتقدم الشركة المصرية للمنتجات السياحية ما يفيد تنفيذ المرافق الأساسية للمرحلة الأولى والثانية للمشروع بمركز سهل حشيش وللمذكرات من الهيئة العامة للتنمية السياحية.

أما فيما يتعلق بالدعوى المرفوعة أمام مجلس الدولة من أحد المحامين لبطلان عقد تخصيص أرض سهل حشيش فإن الدعوى منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة و في مراحلها الأولى و مؤجلة لتقديم المستندات التي طلبتها الشركة من الهيئة العامة للتنمية السياحية، ومن بينها صور العقود المماثلة التي تثبت أن سعر بيع أرض سهل حشيش هو ذاته السعر المتبع في كافة عقود الهيئة. و في جلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضي الدولة وجاري متابعة ورود هذا التقرير. و كانت الشركة قد قدمت مذكرة دفاع وصورة من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم أوضاع الطعن على عقود الدولة حيث دفعت الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة استناداً لهذا القرار.

أما فيما يخص قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بالغاء الموافقة المبدئية الصادرة للشركة لتخصيص أرض المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع في الظهير الخلفي لمشروع سهل حشيش السياحي، فقد قامت الشركة في جلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بالدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا بهذه الدعوى استناداً إلى قانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن تنظيم أوضاع الطعن على عقود الدولة و تم التأجيل لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤، و بتلك الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات.

٨٤٦

### الرؤية المستقبلية

سوف تواصل إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية تنفيذ إجراءات جادة وفعاله لإدارة التدفقات النقدية وزيادة الإيرادات وتقليل المصروفات غير الضرورية وأيضاً الاستمرار في رفع كفاءة التحصيل وذلك في سبيل الحفاظ علي السيولة والأرصدة النقدية بقدر ما يمكن، وذلك للتأكد من العبور بالشركة إلى بر الأمان في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة التي تواجه البلاد عامةً وقطاع السياحة خاصةً في الوقت الحالي مع خفض درجة المخاطره التي تتعرض لها الشركة، وينصب التركيز حالياً على الاستثمار في البنية الأساسية اللازمة فقط في سبيل دعم مشروعاتنا والحفاظ علي الأصول الحالية ومستوي المنتج، وتطوير خطة التسويق الشاملة للمنتج مع بذل الجهد للاستحواذ على نصيب أكبر في السوق واستعادة المنتج لنشاطه.

كما ستواصل الشركة التركيز علي تسويق مشروع "جمران" ومشروع " صواري " عقب الإنتهاء من موافقات الهيئة العامة للتنمية السياحية والبدء في الأعمال الإنشائية للمشروعين حيث من المتوقع أن تكون تلك المشروعات مصدراً رئيسياً للإيرادات خلال السنوات القادمة، بالإضافة الي مساعدة شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة) في جذب المزيد من المؤجرين في منطقة المدينة القديمة بما يمثل مصدراً جديداً للإيرادات.

كما تبحث الشركة دائماً في كيفية تطوير نموذج العمل سواء فيما يتعلق بمشروع سهل حشيش أو بالنسبة للشركة بشكل عام ، وذلك بما ينعكس إيجابياً على أرباح الشركة و تعظيم قيمة حقوق المساهمين.

WAP  
AFT

محمد كامل

  
العضو المنتدب

الشركة المصرية للمنتجات السياحية

